ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد
فروض الواقع ودوافع الخارج

أ. د. رفعت سيد أحمد*
أكاديمي وباحث من مصر

* مدير مركز يافا للدراسات ـ مصر

مقدمة

ما أن تمكنت إيران من الوصول إلى اتفاق مبدئي مع الدول الغربية حول ملفها النووي في 2013/11/24، حتى وبدأ المراقبون في الحديث عن ملامح نظام إقليمي جديد يتشكل، وصاحب ذلك تزايد انتصار (الدولة السورية) على الجماعات المسلحة (1500 جماعة وفقاً للأخضر الإبراهيمي) المبعوث العربي والدولي، والحلف السباعي الغربي ـ الغربي الذي يرعاها ويدعمها، وتراجع الحل العسكري الذي أرادت تلك المعارضة المسلحة ومن يقف خلفها من دول المنطقة (تحديداً تركيا والسعودية وإسرائيل)، أو من الدول الغربية (تحديداً فرنسا ـ الولايات المتحدة)، ومع اقتراب الحل السياسي كما أرادته الدولة السورية أو في الأقل ما يتفق ومطالبها الرئيسة في الحفاظ على وحدة الدولة والجيش والمقاومة.

مع هذين الحدثين (الملف النووي الإيراني ـ الانتصار السوري في الحرب الإقليمية والدولية المفروضة عليه)، نلمح بدايات تشكل نظام إقليمي جديد يقوم على تراجع اللاعبين التقليديين (السعودية ـ إسرائيل) وصعود لاعبين جدد، يفرضون شروطهم نتيجة الصمود في المواجهة، ونتيجة التحالف الاستراتيجي الواسع المبني على خيار المقاومة، تحالف يمتد من موسكو إلى بكين مروراً بطهران وبغداد وانتهاء ببيروت ودمشق وغزة في تعافيها المقاوم الجديد، بعد سقوط حكم الإخوان في مصر وبروز القاهرة كلاعب إقليمي

بدايات تشكل نظام إقليمي جديد يقوم على تراجع اللاعبين التقليديين (السعودية ـ إسرائيل) وصعود لاعبين جدد، يفرضون شروطهم نتيجة الصمود في المواجهة، ونتيجة التحالف الاستراتيجي الواسع المبني على خيار المقاومة

آخر يقف في صف المقاومة، بعد أن ثبت له أن تيارات (العنف الديني) المنتشرة الآن في سيناء والمهددة لأمنها القومي، تعد مطلباً أمريكياً خبيثاً لتفكيك الدول العربية وفي مقدمتها مصر وسوريا.

ستصعد قوى المقاومة العربية والإسلامية مجدداً، وستصبح رقماً صعباً في المعادلة الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ويأتي (حزب الله) كأحد أبرز تلك القوى

إن النظام الإقليمي الجديد الذي يتشكل نجد فيه منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بدأت تتصدع داخلياً، فالثروة النفطية والارتهان السياسي التاريخي للغرب، ومماألأة المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، لم تعد تحميها من الثورات أو التصدعات الداخلية القادمة، ومع انتصار الدولة السورية، ستصعد قوى المقاومة العربية والإسلامية مجدداً، وستصبح رقماً صعباً في المعادلة الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ويأتي (حزب الله) كأحد أبرز تلك القوى، تليه المقاومة الفلسطينية ـ بما فيها حماس، بعد أن تتبرأ من خيارات التسوية والتبعية للخليج ـ التي قد تشعل انتفاضة ثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتفاضة تستفيد من الصعود الإيراني والسورى المقاوم كظهير داعم للمقاومة وخياراتها.

أما مصر، فإنها ستشهد مرحلة انتقالية صعبة خاصة في مواجهة جماعات العنف الديني في سيناء (61 كم^2) ذات الفراغ الاستراتيجي، وفي مواجهة بقايا جماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية الرافضة لثورة 30/ 6/ 2013، تلك الثورة التي تحالف فيها الجيش مع الشعب لإسقاط حكم الإخوان، وفي مواجهة المخطط الأميركي/ الإسرائيلي لإغراق مصر في الفتن السياسية والطائفية، وإشغالها بقضايا الداخل بعيداً عن قضايا أمتها العربية والإسلامية، ولكن مصر برغم ذلك، ستشهد بعد أقل من عام من الآن ـ أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ـ ، صعوداً ودوراً إقليمياً جديداً، نحسبه سيكون لصالح قضايا المقاومة ورفض المشروع الأميركي للهيمنة، وسيكون لصالح الدولة السورية ضد المؤامرة المفروضة عليها (منذ مارس 2011)، لأنه ثبت يقيناً للقيادات المصرية الجديدة، أن سوريا الدولة تواجه العدو نفسه الذي تواجهه مصر اليوم، وهو جماعات الغلو الديني ذات التوجه الغربي والمدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.

ثبت يقيناً للقيادات المصرية الجديدة، أن سوريا الدولة تواجه العدو نفسه الذي تواجهه مصر اليوم، وهو جماعات الغلو الديني ذات التوجه الغربي والمدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.

وفي مقابل الصعود الملحوظ لقوى ودول الممانعة، ستشهد تركيا المتآمرة منذ البداية على سوريا والعراق الجديد، تراجعاً في الدور الإقليمي، وتفككاً داخلياً وربما صعوداً جديداً للجيش ودوره السياسي بعد إنهاء (ظاهرة أردوجان)، التي لعبت دوراً سلبياً في أغلب بلاد الربيع العربي يصب لصالح المخطط الغربي.

إن الإقليم يتجه ناحية تشكل جديد، وسيشهد تحولات جديدة مهمة، سيكون من ملامحها صعود قوى ولاعبين جدد، وتراجع أو سقوط لاعبين قدامى، مع تحولات موازية في المشهد الدولي، تؤثر حتماً في مسار المنطقة وملامح وجهها السياسي الجديد، الذي لن يمر هذا العقد إلا ويكون قد أخذ شكلاً وجوهراً جديداً.

ولمزيد من تفصيل بعض مشاهد هذا التحول في الإقليم، نتناول عدداً من المتغيرات الرئيسة التي قد تساهم في هذه التحولات القادمة، مع ربطها بالأحداث الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

أولاً: إيران النووية: نحو دور إقليمي جديد معترف به دولياً

إن توقيع إيران لاتفاقها النووي مع الدول الست الكبرى (نوفمبر 2013)، ليس مجرد اتفاق سياسي أو اقتصادي بين (دولة) كانت تلك الدول العظمى تسميها بالدولة المعادية وبين دول كبرى كانت تكن عداءً تاريخياً لإيران، الأمر في تقديرنا يتعدى مجرد الاتفاق (العادي) بين الدول المعادية لبعضها لبعض، إلى اتفاق استراتيجي سيغير وجه الإقليم، ويجعل من إيران دولة إقليمية عظمى، استطاعت عبر إرادة الصمود والتحدي للحصار الغربي المتنوع (اقتصادي ـ عسكري ـ سياسي) والممتد إلى أكثر من ثلاثين عاماً، أن تفرض شروطها في الحقوق النووية السلمية، وفي إيجاد الموقع الملائم لها في الإقليم وقراراته المصيرية، إن الاتفاق في التقدير النهائي، سيمثل نقطة تحول استراتيجية في كامل مكونات المشهد الإقليمي، وسيؤثر في الأزمات الكبرى الحالية التي تعصف بالإقليم، من الأزمة العراقية إلى الأزمة السورية وصولاً إلى فلسطين وقوى المقاومة بها، ولم يكن مفاجئاً ذلك التذمر السعودي والإسرائيلي من هذا الاتفاق والهجوم عليه فور توقيعه.

إن الاتفاق في التقدير النهائي، سيمثل نقطة تحول استراتيجية في كامل مكونات المشهد الإقليمي، وسيؤثر في الأزمات الكبرى الحالية التي تعصف بالإقليم

إما بالنسبة إلى الاتفاق نفسه، فإن أول إعلام رسمي على بدء تنفيذ الاتفاق التاريخي بين إيران والقوى الدولية، أعلن فابيوس وزير الخارجية الفرنسي أن تخفيف العقوبات الأوروبية سيبدأ في ديسمبر2013، وفي طهران حظي الوفد الإيراني المفاوض في جنيف باستقبال حافل لدى عودته إلى طهران، واستقبل مئات من الإيرانيين المفاوضين الإيرانيين عند وصولهم، وحمل الإيرانيون وروداً وأعلاماً وطنية لدى اصطفافهم في مطار مهرباد بطهران، ووصفت صحف إيرانية وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأنه (سفير السلام).

وكشف مصدر إيراني قريب من الرئيس الإيراني حسني روحاني، أن للملف النووي الإيراني والاتفاق في شأنه مساراً خاصاً به، ومن ثم لن يكون مرتبطاً بأي ملف آخر كملف لبنان أو سوريا، برغم أن ما جرى في جنيف سيفتح المجال من دون شك، للبحث في ملفات عدة تهم إيران والعالم، خصوصاً تلك المتصلة بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط.

رحبت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو بالاتفاق، أنّه يفتح نافذة ملائمة علينا أن نحرص على تركها مفتوحة

ومن جانبه، اتصل أوباما برئيس الوزراء الإسرائيلي لطمأنته بالتزام واشنطن بضمان أمن إسرائيل، وقال إنه معنى بالشروع في مشاورات مع إسرائيل في القريب العاجل حول تداعيات الاتفاق، والمراحل التالية من المفاوضات مع طهران، لكن نتنياهو رد أن إسرائيل غير ملزمة بالاتفاقية، ولا يمكن أن تسمح لنظام يدعو إلى القضاء على إسرائيل بامتلاك الوسائل لتحقيق هذا الهدف، ودولياً رحبت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو بالاتفاق، أنّه يفتح نافذة ملائمة علينا أن نحرص على تركها مفتوحة، ووصفت الوزيرة الاتفاق بأنه (اتفاق حذر)، في المقابل أعلن وزير الخارجية الكندي جون بيرد أن بلاده ستبقى على عقوبتها المفروضة على إيران بانتظار اتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي.

وفي لندن دعا وزير الخارجية البريطاني وليام هيج في كلمة له أمام البرلمان البريطاني، إسرائيل إلى تجنب القيام بأي تحرك يقوض الاتفاق النووي المؤقت مع إيران، وعَّدت الجامعة العربية أن تنفيذ الاتفاق سيكون خطوة مهمة على طريق إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتعامل مع برنامج إسرائيل النووي غير الخاضع للرقابة الدولية، ورحبت الأسواق

العالمية بالاتفاق، إذ صعدت الأسهم في البورصات الأوروبية والآسيوية، وارتفع سعر الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، فيما تراجع سعر النفط والذهب بنسب تتراوح بين (1 ـ 2,5%) وسط تفاؤل المستأجرين.

وعن تداعيات هذا الاتفاق دولياً كشفت صحيفة نيويورك تايمز 26/ 11/ 2013 الأميركية، عن تنامي الشقاق بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، عقب الاتفاق النووي الذي وصلت إليه مجموعة (5+1) مع إيران في جنيف 25/ 11/ 2013، وذلك في الوقت الذي دافع فيه الرئيس الأميركي باراك أوباما عن اتفاق جنيف، قائلاً إن الاعتماد على القوة أمر سهل، لكنه لا يضمن أمن أمريكا، وأوضحت (نيويورك تايمز)، أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ومبعوثيه، أمضوا أسابيع في الضغط من دون جدوى للحيلولة دون إبرام الاتفاق النووى المؤقت مع إيران، لكن في نهاية المطاف، لم يتمكنوا من فعل ذلك نظراً لأن الإدارة الأميركية كانت ترى المحادثات النووية من منظور مختلف تماماً عما تراه السعودية، التي تخشى من أن أي تعاون في فرض العقوبات المفروضة سيكون لصالح اضطلاع إيران بدور أوسع وأخطر في الشرق الأوسط، وأشارت إلى أن واشنطن ظلت تعتمد على الرياض عشرات السنين لضمان ودعم الاستقرار في المنطقة، وأضافت أن السعودية استفادت من دورها بوصفها القوة المهيمنة في منطقة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، للمساعدة في كبح جماح إيران والعراق، مما ساعد في ترسيخ وتعزيز النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وما حولها.

أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ومبعوثيه، أمضوا أسابيع في الضغط من دون جدوى للحيلولة دون إبرام الاتفاق النووى المؤقت مع إيران

ونوهت الصحيفة إلى أن مصادر النفط الجديدة قللت من أهمية السعودية، التي تملك أضخم احتياطات نفطية في الشرق الأوسط، وأن المبادرات الدبلوماسية الأخيرة لإدارة الرئيس الأميركي حيال سوريا وإيران، أثارت حالة من الخوف في نفوس السعوديين من التخلى عنهم، وذكرت أن السعودية تراقب بانزعاج التطورات الأخيرة في المنطقة بعد أن بدأت تركيا، حليفتها في دعم ثوار سوريا، ترسل إشارات تصالحية لإيران، من بينها الدعوة التي وجهها الرئيس التركي عبد الله جول إلى نظيره الإيراني للقيام بزيارة رسمية لتركيا.

ومن جانبه قال أوباما في خطاب القاه في سان فرانسيسكو، إن تبنى خطاب قاسٍ قد يكون سهلاً من وجهة نظر سياسية، ولكن ليس هذا ما ينبغي القيام به من أجل أمن الولايات المتحدة، وعن إعلان إسرائيل إرسال وفد إلى واشنطن لإجراء محادثات بشأن اتفاق جنيف، قال الرئيس الأميركي إنه لا يمكننا أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية، ولا يمكننا استبعاد حلول سلمية لمشاكل العالم، وتحدى أوباما منتقديه قائلاً: إن معارضة الاتفاق تخدم الأغراض السياسية، وأضاف أنه إذا التزمت طهران بالاتفاق فسوف يقضي على سنوات من انعدام الثقة مع الولايات المتحدة.

حققت إيران حزمة كبيرة من المكاسب، تتخطى الجانب النووي إلى الجوانب السياسية الداخلية والإقليمية، فضلاً عن استعادة الاقتصاد الإيراني جزءاً من توازنه

على أية حال فإن محصلة آراء المراقبين الدوليين حول اتفاق (جنيف النووي)، بين طهران والدول الست كان في صالح طهران، ومن وجهة نظرهم المحايدة حققت إيران حزمة كبيرة من المكاسب، تتخطى الجانب النووي إلى الجوانب السياسية الداخلية والإقليمية، فضلاً عن استعادة الاقتصاد الإيراني جزءاً من توازنه، وعلى النحو الآتي:

أولاً: يعدّ البرنامج النووي أكبر المكاسب والرابح الأكبر في اتفاق جنيف مع الاعتراف الدولي به، بل لقد أتاح الفرصة لطهران، التي تعلن أنها تسعى لطاقة نووية سلمية، لمواصلة تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتعدى (5%) على أراضيها، إذ لا يتطلب الاتفاق إغلاق منشآت التخصيب التي بنتها كما طلبت إسرائيل، ولا حتى نقل نتاج تخصيب اليورانيوم إلى خارج أراضيها، كما طلبت القوى الغربية في الماضي. ويُبقي الاتفاق في يد إيران المنشآت النووية التي يمكن أن تشكل في المستقبل أساساً لوثبة سريعة ومحمية نحو القدرة النووية العسكرية.

ثانياً: حقق الاتفاق مكاسب اقتصادية لإيران يمكن أن تجعلها تتنفس الصعداء، ويكبح الميل إلى الانهيار. ويشمل الأتفاق موافقة الدول الست الكبرى على تخفيف العقوبات بشكل (**محدود ومؤقت ومحدد الأهداف ويمكن إلغاؤه**)، وتصل قيمته إلى حوالي (7) مليارات دولار، وتلتزم الدول بعدم فرض عقوبات جديدة في مدة الـ(6) أشهر، إذا احترمت إيران تعهداتها، وكذلك ينص الاتفاق على تعليق بعض العقوبات على الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والصادرات البتروكيماوية الإيرانية،

ويسمح الاتفاق بتحويل مبلغ قيمته حوالي (4,2) مليار دولار من مبيعات النفط الإيراني الخاضع للعقوبات في مدة (6) أشهر.

ثالثاً: تحقيق إيران الاختراق في أزمتها النووية مع الغرب، والتي استمرت (10) سنوات، يكسب النظام الحالي شعبية داخلية تغطي على التصدعات التي عانى منها، بسبب سنوات حكم الرئيس السابق محمود أحمد نجاد، فضلاً عن أنها تزيد من شعبية الرئيس الحالي حسن روحاني.

رابعاً: على الصعيد الدولي، تستعيد إيران نفوذها الناعم والقوي في المنطقة، بما يعطيها مساحة للحركة والمناورة الإقليمية، ويحبط أية تهديدات عسكرية خاصة الإسرائيلية، إذ سيكون من غير المقبول تهديد دولة ارتبطت مع الدول الكبرى باتفاق، وبعد انقضاء (6) أشهر يمكن أن يقوم الإيرانيون، وهم متحررون إلى حد ما من ضغط العقوبات، بالعودة إلى العمل بشكل كامل في البرنامج النووي، وحتى المضي قدماً في مكونات برنامج التسليح.

إن إيران بعد الاتفاق ستمثل لاعباً رئيساً في النظام الإقليمي الجديد، وسوف يتغير هذا النظام الإقليمي بناء على قدرة إيران وحلفائها (روسيا ـ الصين ـ العراق ـ سوريا ـ حزب الله ـ المقاومة الفلسطينية)

إن إيران بعد الاتفاق ستمثل لاعباً رئيساً في النظام الإقليمي الجديد، وسوف يتغير هذا النظام الإقليمي بناء على قدرة إيران وحلفائها (روسيا ـ الصين ـ العراق ـ سوريا ـ حزب الله ـ المقاومة الفلسطينية)، على استثمار الفرصة التاريخية التي أنتجها هذا الاتفاق ولصالح قوى الممانعة والمقاومة.

ثانياً: على أبواب جنيف(2): سوريا وانكسار المؤامرة برغم الكلفة

من المحطات المهمة على طريق النظام الإقليمي الجديد (الذي يتشكل)، تأتي محطة الأزمة السورية بكل أبعادها وتعقيداتها وتطوراتها الجديدة، والتي تتمثل في نتيجة أساسية مهمة بعد قرابة الثلاثة أعوام من اندلاع الأزمة، وهي أن (سوريا ـ الدولة) تنتصر على المؤامرة الإقليمية والعالمية، التي حيكت ليس بسبب بسبب مواقفها المعلومة بجانب المقاومة اللبنانية (حزب الله) والفلسطينية والعراقية، انتصار سوريا سيزداد وضوحاً مع الاقتراب من مؤتمر جنيف ـ 2، والذي من المتوقع انعقاده في بدايات عام 2014، والذي أعلنت أغلب أطراف الأزمة موافقتها على حضوره (سواء

النظام أو المعارضة أو حتى العصابات المسلحة ومن يرعاها إقليمياً ودولياً).

إن انعقاد هذا المؤتمر وإعلان الدول الكبرى الراعية لما يسمى بالمعارضة السلمية والمسلحة، على أنه لا حل للأزمة السورية سوى (الحل السياسي)، يعني أن (سوريا ـ الدولة) بعد أن انتصرت، صارت رقماً مهماً في المعادلة السياسية للنظام الإقليمي الجديد في المنطقة، وسوف تساهم في صياغة هذا النظام وتحديد إطاره العام وآلياته الرئيسية، إن سوريا الجديدة الخارجة من أزمة دمار هائل تعرضت لها، ستصبح قادرة على تأدية دوراً رئيساً في شكل المنطقة الجديد، وهو ما يخيف تحديداً كل من (السعودية وإسرائيل وتركيا)، ويدفع هذا الحلف الثلاثي إلى التصعيد ضد سوريا في اللحظات الأخيرة قبل اكتمال جنيف ـ 2، تصعيداً يأخذ أشكالاً من العنف العشوائي ضد المدنيين ومؤسسات الدولة والسفارات ليس في سوريا فحسب، بل حتى في لبنان أقرب حلفائها جغرافياً وسياسياً.

إن سوريا الجديدة الخارجة من أزمة دمار هائل تعرضت لها، ستصبح قادرة على تأدية دوراً رئيساً في شكل المنطقة الجديد، وهو ما يخيف تحديداً كل من (السعودية وإسرائيل وتركيا)

إن انكسار المؤامرة على سوريا وخروجها منتصرة رغم الكُلفة الكبيرة التي دفعتها (150 ألف شهيد ـ أكثر من مئة مليار دولار خسائر في البنية التحتية)، سوف يجعل من (سوريا ـ الدولة)، سواء بقي بشار الأسد في الحكم أو فضل الاعتزال ـ وهو الأرجح ـ مع بقاء بنية النظام والدولة على ذات العقيدة القتالية التي حرسها وقادها الأسد، سوف تكون دولة موحدة، ذات دور إقليمي مهم، وذات علاقات متميزة مع كل من مصر والعراق ولبنان وإيران، وذات خصومة أيضاً واضحة مع أغلب مشيخيات الخليج والأردن وتركيا وإسرائيل، مع ما سيرتبه هذا الأمر من استحقاقات إقليمية قد تصل إلى حد الحروب أو الاضطرابات الجديدة في تلك البلدان، على أية حال نحن أمام دور جديد لسوريا في الإقليم، سوف يكون العام 2014 هو بداية اتضاح لملامحه الإقليمية.

ثالثاً: تراجع الدور الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي في المنطقة

مما لاشك فيه أن الدور السلبي الذي لعبته بعض دول الخليج في تهديد استقرار كل من سوريا ومصر وقبلهما ليبيا (بدعم ما يسمى بثورات الربيع

العربي)، والبحرين (بدعم النظام ضد الحركة الشعبية التي اتهموها بالمذهبية)، كان لهذا الدور تبعاته المهمة التي أقلقت أعداء كثيرين لتلك الدول خاصة كل من (قطر والسعودية)، وبدرجة أقل (الإمارات العربية المتحدة)، هذه الدول ستتأثر سلباً سواء من حيث الدور الخارجي أو من حيث الاستقرار الداخلي فيما هو قادم من الأيام، وإذا ما أضفنا إليها الدور التآمري واضح المعالم والأدلة الذي قامت به كل من (تركيا) و(إسرائيل) ضد (سوريا) تحديداً، ومن قبلها ضد مصر بعد إزاحة حكم الإخوان المسلمين الذين كانوا قد تحالفوا استراتيجياً مع حكم طيب أردوجان، وتحالفوا ضمنياً ـ ومن دون إشهار ـ مع إسرائيل في ضمان أمنها مع التعهد بكبح حركات المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها (حماس) وتحويلها إلى النضال السياسى بعيداً عن النضال المسلح، فضلاً عن التعهد بالحفاظ على اتفاقات كامب ديفيد والعلاقات الدافئة مع مصر.

الحلف الثلاثي (الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي) سيتعرض دوره للتراجع النسبي مستقبلاً، وليس التراجع الكامل، كما يذهب البعض، لأن ثمة تحالفات استراتيجية لم تنته بعد مع الغرب

إن هذا الحلف الثلاثي (الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي) سيتعرض دوره للتراجع النسبي مستقبلاً، وليس التراجع الكامل، كما يذهب البعض، لأن ثمة تحالفات استراتيجية لم تنته بعد مع الغرب، وإن تعرضت لهزات عدة أهمها (الاتفاق النووي مع إيران ـ انكسار مخطط إسقاط الدولة السورية ـ سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر).

إن الشرق الأوسط الجديد القادم في إطاره الإقليمي سوف يشهد هبوطاً ملحوظاً لهذا الحلف الثلاثي، واهتزازاً وتصدعاً في بنيته الداخلية، وتراجع في تأثيره السياسي والاستراتيجي في المنطقة، ولن تنفع قوة المال النفطي ولا قوة التآمر المخابراتي لتدارك هذا الفشل الذي سيلازم هذا الحلف مدَّة طويلة.

رابعاً: مصر ودورها الجديد في المرحلة الانتقالية

كان لإزاحة الإخوان المسلمين عن حكم مصر في30/ 6/ 2013، أثره البالغ على المشهد السياسي المصري العام، وكان له آثاره على مسار الثورة والدولة، وعلى مستقبل الدور المصري في تشكيل الإقليم الجديد الذي سيؤثر فيه قطعاً الوضع السياسي لمصر ومدى استقراره.

لقد بات من المؤكد بعد مرور قرابة الستة أشهر على سقوط حكم الإخوان، أن السبب الرئيس لهذا السقوط هو الإخوان أنفسهم، وليس تآمر الجيش عليهم كما يدعون، لقد فشل الأخوان، ومن التحق بهم من قوى سلفية وهابية، فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة، وفي نسج علاقات تحالف مع القوى الوطنية (القومية والليبرالية واليسارية)، وظنوا أنهم قادرون بمفردهم على إدارة الثورة والدولة، وعاشوا ثلاث سنوات بعد ثورة يناير 2011 (منها عام كامل في الحكم) يمارسون (الخداع السياسي) على جميع الشركاء في الثورة، ومع اقتراب عام الحكم من نهايته (30/ 6/ 2013).

كان الإخوان قد فقدوا أغلب ما جمعوه من أرصدة سياسية واجتماعية، وانفض الناس من حولهم خاصة أولئك الذين انتخبوا محمد مرسي، ولم يكن مفاجئاً أن يخرج قرابة الـ(30) مليون مصري في مظاهرات واسعة النطاق يطالبون بإقالته فوراً لتفريطه في قيم الديمقراطية والأمن القومي المصري، فما كان من الجيش إلا أن انحاز لهذه الجماهير، وساهم معهم في إسقاط حكم الإخوان الذين كانوا هم أول من انقلب على الديمقراطية، التي أتت بهم للحكم عن طريق عشرات القرارات والسياسات، ولعل الإعلان الدستوري المكمل ـ الذي أصدره محمد مرسي بعد عدة أسابيع من وصوله لسدة الرئاسة، والذي انقلب فيه على العملية الديمقراطية جملة وتفصيلاً ـ مثالاً واضحاً على ذلك.

على أية حال ـ مصر بعد حكم الإخوان، ومن وجهة نظر الكثير من المراقبين ستتعافي في أقل من عام ـ أي مع نهاية 2014 ـ خاصة بعد إقرار دستور جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ومصر ـ من وجهة نظرهم ـ ستلعب دوراً إقليمياً جديداً، في مواجهة قوى التطرف والغلو الديني، وستضطر وهي في تلك المواجهة إلى تغيير أو إلغاء معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني(التي عقدت عام 1979)، لأنها تكبل حركة الجيش في سيناء وتحول دون ملء الفراغ الاستراتيجي في تلك المنطقة (61 ألف كم^2)، التي تمثل اليوم إحدى أكبر مهددات الأمن القومي المصري بعد ثورة 30/ 6/ 2013، ونتوقع أن تتقارب (مصر) في عهدها الجديد مع كل من إيران وسوريا، لأن العدو الذي يقاتلهم معاً هو عدو واحد، وهو يتمثل في قوى الغلو الديني

التقارب السعودي الأخير تجاه مصر،فنظّن أنه مرتبط بالحاجة السعودية لغطاء مصري عسكري، لتورطها المكشوف وفشلها الاستراتيجي في سوريا

المدعومة بغطاء مالي وتسليحي أمريكي وخليجي، أما التقارب السعودي الأخير تجاه مصر، فنظّن أنه مرتبط بالحاجة السعودية لغطاء مصري عسكري، لتورطها المكشوف وفشلها الاستراتيجي في سوريا، وهو الغطاء الذي رفضته مصر تماماً بل إنها سلكت في الواقع نقيضه، حين تقاربت عسكرياً مع سوريا لمواجهة تنظيمات القاعدة في سوريا وسيناء، ولذلك شهدت العلاقات المصرية ـ السعودية فتوراً واضحاً هذه الأيام سيزداد في المستقبل، لفشل الرهان السعودي على توريط الجيش والدولة المصرية في معاركها الفاشلة ضد سوريا وإيران.

وبلا شك أنَّ الدور المصري الجديد، يرتبط في تقديرنا بمدى فهم القيادة المنتخبة برلمانياً ورئاسياً، وكذا قيادة الجيش، بأهمية استقلال القرار الوطني، وأهمية استقلال القرار الاقتصادي بعيداً عن الصندوق والبنك الدوليين وبعيداً عن المنح الخليجية المقيدة للإرادة الوطنية، وتلك معركة أخرى، ستعيشها مصر في مستقبلها المنظور ونحسبها ستنتصر فيه، لأنه لا خيار أمامها سوى ذلك.

الخاتمة

إن ملامح تشكل نظام إقليمي جديد في المنطقة، بات واضحاً للعيان، بيد أن أهم وأخطر دوافع هذا التشكل تكمن في نتائج (الحرب على سوريا)، صحيح أن الأوضاع في إيران والعراق وفلسطين ومصر، وغيرهم من بلاد الإقليم، مؤثر ومهم خاصة في نطاق علاقاته بالخارج، سواء المتحالف أو المعادي، لكن (الأزمة السورية) في تقديرنا، تظل هي (الكاشفة) أو هي (يوم القيامة العربي)، ومصائر العديد من الملفات الشائكة في المنطقة، وفي ملامح مستقبلها ستتحدد بناء على نتائج (يوم القيامة العربي) ذاك، وإذا كان مؤتمر (جنيف ـ 2) هو الحدث المهم سياسياً في مسار الأزمة، فإن ما يجري على الأرض السورية من مواجهة للدولة ومن يحالفها(تحديداً حزب الله)، في مواجهة تنظيم القاعدة والتحالف الغربي ـ الخليجي الذي يقف خلفه، هو الذي سيحدد المصير والمآل لكل الحلول السياسية القادمة.

ما يجري على الأرض السورية من مواجهة للدولة ومن يحالفها(تحديداً حزب الله)، في مواجهة تنظيم القاعدة والتحالف الغربي ـ الخليجي الذي يقف خلفه، هو الذي سيحدد المصير والمآل لكل الحلول السياسية القادمة

إن انتصار (سوريا ـ الدولة) والذي بات مؤكداً، سوف يقرر مصير العديد من

الأزمات والإشكاليات الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

إن النظام الإقليمي الجديد، الذي بدأ في التشكل ـ نرى أن عوامل الداخل والخارج معاً تفرض عليه أن يكون نظاماً مستقلاً، في إرادته السياسية والاقتصادية، وأن يكون نداً لمشروع الهيمنة الغربي، وألا يكون تكراراً أو إعادة انتاج للنظام الإقليمي السابق، الذي قام على ثالوث التبعية والاستبداد والفقر، ترى هل يقدر صناع النظام الإقليمي الجديد من نخب حاكمة، وشعوب حرة ثائرة أن تنجز هذا المشروع ـ الحلم، أو أن قوى الهيمنة والتبعية لن تسلم بهزيمتها بسهولة، وستظل تقاوم؟ أسئلة سيجيب عنها المستقبل.